التنسيق الأردني العربي تجاه القضية الفلسطينية ١٩٨٠-١٩٨٦

أ.د. إبراهيم خلف العبيدي

م.م.دحام فرحان عبد الحمد

كلية التربية والعلوم الإنسانية-جامعة تكريت

التنسيق الأردني العربي تجاه القضية الفلسطينية ١٩٨٠-١٩٨٦

أ.د. إبراهيم خلف العبيدي

م.م.دحام فرحان عبد الحمد

بعد زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ وانفراده في توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨-١٩٧٩، أصبحت دول المواجهة العربية اقل قدرة على تحل مسؤوليات القضية الفلسطينية لاسيما الأردن الذي لم يكن ليستغني عن الدعم العربي ليأخذ دوره تجاه تلك القضية, لذا تحتم علية إتباع استراتيجية جديدة تقوم على إيجاد بدائل عربية تكون مساندة وداعمة لمواقفه وتوجهاته.

لقد تألف البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة, تناول المبحث الأول مؤتمر قمة عمان الحادي عشر ١٩٨٠, ومشروع الأمير فهد ١٩٨١, أما المبحث الثاني فقد عالج مشروع السلام العربي ١٩٨٢ وتوافق الجهود الأردنية العربية بين عامي ١٩٨٣-١٩٨٦.

المبحث الأول

ميثاق العمل القومي والاقتصادي في مؤتمر قمة عمان ١٩٨٠

أثرت اتفاقيات كامب ديفيد بشكل كبير في القضية الفلسطينية عن طريق الانفراد بالحل السلمي الجزئي، وفرض سياسة الأمر الواقع على الدول العربية في الصراع العربي الإسرائيلي وحله سلمياً بعد انسحاب مصر اكبر دولة عربية عسكرياً وسياسياً وبشرياً[١].

تمكنت سياسة الولايات المتحدة ومن ورائها الكيان الصهيوني من عزل مصر عن العالم العربي وإيجاد حلف في الشرق الأوسط بين مصر والكيان الصهيوني والولايات المتحدة، الذي أصبح أداة تهديد وقمع لإرادة الدول العربية الرافضة لتلك

الاتفاقيات[٢]، وأزاحت احتمال نشوب حرب لاستعادة الأرض المحتلة ولو لسنوات، وضرب الوحدة العربية، وعدم العودة لأي تفكير بقيام وحدة على أساس قومي كما كان سابقاً، أو بإمكان أي دولة عربية فرض السلام الذي تريده[٣].

اقتضت الضرورة عقد قمة عربية لتدارس المخاطر التي خلفتها اتفاقيات كامب ديفيد، وبعد دعوة الرئيس بورقيبة تم عقد مؤتمر القمة العاشر في تونس ما بين العشرين والثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٩[٤]، وأكد المؤتمرون على المبادئ الأساسية لمؤتمرات القمة السابقة وارتياحهم إلى تزايد العزلة الصهيونية، وتنامي الوعي بعدالة القضية الفلسطينية، وإجهاض محاولات بعض الدول الرامية إلى إيجاد العلاقات مع العدو الصهيوني أو الاعتراف بالقدس عاصمة له[٥].

ولكن في الوقت نفسه أرادت مصر والكيان الصهيوني أن يوضحا للدول العربية صاحبة الموقف المعتدل ومنها الأردن أن هناك بعض الجوانب الإيجابية من اتفاقية كامب ديفيد ولاسيما بعد استعادة مصر ثلثي سيناء بعد انتهاء قمة تونس بأيام[٦].

وعلى الرغم من ذلك، فإن الأردن فضَّل المكاسب المادية والسياسية التي حصل عليها من قمتي بغداد وتونس بدلاً من أن يكون في موقع الاتهام، إذ أن الملك حسين جعل من أولويات حكومة عبدالحميد شرف[٧] التي دعاها للتشكيل في التاسع عشر من كانون الأول ١٩٧٩ عن طريق كتاب التكليف السامي بأن تحافظ على التضامن العربي الذي نتج عن تلك القمتين وتدعمه، وتعمل على بناء جسور الثقة بين الأردن والدول العربية الأخرى[٨].

لم تدم مراحل الحفاظ على الحد الأدنى من الاتفاق العربي في المؤتمرين السابقين، بسبب عدد من المشاكل التي استجدت على الساحة العربية ومنها استمرار الأزمة اللبنانية، والحرب العراقية الإيرانية وتفجر الأزمة الليبية– التشادية، والخلافات بين دول المغرب العربي فيما بينها، والخلافات بين دول المشرق العربي فيما بينها أيضاً[٩].

انعكس العجز العربي، وتجدد القضايا الخلافية بين الدول العربية على انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان في المدة ما بين الخامس والعشرين والسابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٠، إذ واجه بعض العقبات قبل عقده، صدرت عن بعض الدول العربية ومنها سوريا التي وجدت في عقده محاولة لإعطاء الملك حسين دعم عربي للتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني للتوصل إلى حل سلمي، ومحاولة للحصول على دعم عربي للعراق في حربه ضد إيران(١٠)، بينما عدّ الملك حسين المعارضة السورية لعقد المؤتمر ما هي إلا محاولة للوقوف بالضد من سياسة الأردن الثابتة تجاه الاعتراف بمنظمة التحرير، نافياً الاتهامات السورية القائلة بأن الأردن يسعى للسيطرة على المنظمة(١١)، عاداً تلك الاتهامات ما هي إلا فتنة يراد منها تحطيم الوحدة الوطنية للأقطار العربية، وإنها من صنع الكيان الصهيوني لكي تبقى الدول العربية منشغلة في خلافاتها، وتبتعد عن القضية الجوهرية إلا وهي القضية الفلسطينية(١٢).

حاولت سورية تأجيل المؤتمر أو إفشاله عن طريقين الاول إقناع دول جبهة الصمود والتصدي وبعض الدول العربية بعدم حضوره، والثاني استخدام لغة التهديد العسكري(١٣).

وفي مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب الذي عقد في عمان في التاسع من تموز ١٩٨٠م تمهيداً لعقد مؤتمر القمة الحادي عشر، أعلن الملك حسين في الخطاب الذي ألقاه في افتتاح الدورة الخاصة للمؤتمر، إن الأردن ملتزم بقرارات مؤتمري قمة بغداد وتونس، وأكد على وجوب إقرار استراتيجية اقتصادية لدعم التضامن العربي لمواجهة التحدي الصهيوني، ووجوب عقد مؤتمر قمة عمان في موعده لما له من أهمية سواءً كان على المستوى الأردني أو العربي(١٤).

استمر الرئيس الأسد في مطالبته بتأجيل انعقاد المؤتمر أو تغيير مكان انعقاده إلا إن الأردن أصر على انعقاده في الزمان والمكان المحددين(١٥)، وقد صرح الملك

حسين أنه لا يرى أي مبرر لتأجيل المؤتمر، وأنه يعد المشكلات القائمة بين الدول العربية مسوغاً إضافياً لانعقاده(١٦).

كان الملك حسين مصراً على عقد مؤتمر القمة الحادي عشر على الرغم من الخلافات العربية والتكهنات بعدم مشاركة عدد من الدول العربية فيه، ولإصراره هذا سببان، فأما الأول هو أنه أراد أن يجعل من ذلك المؤتمر بمثابة الدعم والتأييد له للخروج من الحرج الذي كانت تسببه الضغوط الأمريكية والإسرائيلية للدخول في اتفاقيات كامب ديفيد، لاسيما بعد أن أعلن وبشكل صريح: "**أن الأمريكيين يحاولون باستمرار الضغط علينا عن طريق المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية، لكن ردنا هو لن ندخل في كامب ديفيد، ولن نخرق قرارات قمتي بغداد وتونس**"(١٧)، وأما الثاني فهو إرضاءً للدول العربية الرافضة لتلك الاتفاقيات ولاسيما بعد أن أصبح للأردن حلفاء جدد مثل العراق، وانهيار نظام الشاه الذي أعطى توجهاً جديداً للمحور الملكي العربي من الولايات المتحدة الأمريكية(١٨)، لذا بدأ الملك الحسين بتهيئة الأرضية المناسبة لاستكمال اجراءات عقد المؤتمر على الرغم من التحديات والضغوط التي يتعرض لها عن طريق تكليف السيد مضر بدران المعروف بعلاقته الجيدة مع رؤساء الدول العربية بتشكيل الوزارة في الرابع عشر من أيلول ١٩٨٠م، وجَعَلَ من أولويات حكومته انجاح عقد هذا المؤتمر(١٩)، إذ جعل السيد مضر بدران مفاتيح بيانه الوزاري الذي ألقاه أمام المجلس الوطني الأردني الاستشاري في الخامس عشر من أيلول من العام نفسه، "**العمل على تعزيز التضامن العربي والعمل العربي المشترك عن طريق تمسك الأردن بقرارات مؤتمري قمة بغداد وتونس وتطويرها في مؤتمر قمة عمان المرتقب الذي دعي له في لقاء قمة تونس ١٩٧٩**"(٢٠).

وفي أثناء اجتماع وزراء الخارجية العرب في الثاني والعشرين والخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٨٠م قامت سوريا بحشد قوات عسكرية كبيرة على الحدود الأردنية السورية(٢١)، إلا أن المؤتمر عُقد في موعده المحدد في الرابع والعشرين إلى السابع

والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٠م بغياب كل من منظمة التحرير الفلسطينية، وموريتانيا، ولبنان، وسوريا، وقد جاء هذا الغياب بفضل الضغوط السورية[٢٢].

صدر عن هذا المؤتمر عدد من القرارات على مستوى القضية الفلسطينية، والعمل السياسي والعسكري، وردت تحت بند (ميثاق العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة)، وقرارات أخرى وردت تحت بند (ميثاق العمل القومي الاقتصادي)، إلى جانب قرارات لدعم صمود الشعبين الفلسطيني والأردني[٢٣]، وظهرت قوة قرارات المؤتمر التي تميزت عن المؤتمرات السابقة بأن طالب المؤتمرين بتحقيق التوازن العسكري الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني، إذ تقرر إنشاء قيادة عربية مشتركة، وإنشاء مؤسسة عربية للتصنيع العسكري، وتأمين احتياجات دول المواجهة من المواد الاستراتيجية لخدمة المجهود العسكري[٢٤]، كذلك قرر المؤتمر إدانة السياسة الأمريكية لمساندتها الاحتلال الإسرائيلي في الاستيطان والاعتداء على المقدسات الإسلامية[٢٥].

لم تخلو خطب الملك حسين التي ألقاها في هذا المؤتمر من توجيه العتب واللوم على الدول العربية التي لم تحضر هذا المؤتمر، فقد عدّ عدم حضورها ما هو إلا انجرار وراء مقاصد خارجية لتعطيل العمل العربي المشترك تجاه القضية الفلسطينية ومحاولة لإبعاد الأردن عن دوره تجاهها[٢٦].

وفي تقييم المؤتمر وأسباب انعقاده أشار الملك حسين في الثامن من كانون الأول ١٩٨٠ قائلاً: "**إن هذا المؤتمر كان ناجحاً لأنه كان قد عقد على مقربة من خط النار والأرض المحتلة وان هذا المؤتمر عقد لأجل فلسطين وبشكل خاص لأجل أن تعود الأرض لأهلها ودرّتها القدس**"[٢٧].

إن إصرار الأردن على إتمام عقد مؤتمر قمة عمان ما هو إلا محاولة لإيصال رسالة واضحة إلى دول المواجهة المباشرة ولاسيما سوريا ومنظمة التحرير بعد غياب مصر مفادها أن الأردن يستطيع أن يمتلك زمام المبادرة تجاه القضية الفلسطينية بعد

مصر وهذا ما بدا واضحاً في أثناء تصريحات قادة أردنيين بعد انتهاء أعمال المؤتمر بقولهم: "**الآن نستطيع العمل بدون مزايدة ديموغرافية**"[٢٨].

مشروع الأمير فهد ١٩٨١:

أخذ التوتر في المنطقة العربية في عقد الثمانينات يزداد سوءاً بعد أن أصبحت الحرب العراقية الإيرانية تأخذ باتجاه التعقيد، وازدياد حدة الخلاف العربي–العربي ولاسيما بين العراق وسوريا بشأن مجريات تلك الحرب، والأردن وسوريا[٢٩]، وسوريا ومنظمة التحرير، والجزائر والمغرب، واليمن الجنوبي والشمالي[٣٠].

استغل الكيان الصهيوني الأوضاع العربية السياسية والعسكرية السيئة وشن هجوماً جوياً على المفاعل النووي العراقي (تموز) في السابع من حزيران ١٩٨١م[٣١]، والهجوم الواسع النطاق الذي شنه في العاشر من تموز وحتى الرابع والعشرين من تموز ١٩٨١م على الوجود العسكري المسلح لمنظمة التحرير الفلسطينية في الجنوب اللبناني لإثبات نفسه كقوة ردع إقليمية لتنفيذ مشاريعه التوسعية[٣٢]، لذا بادرت المملكة العربية السعودية لتحل محل مصر وتأخذ بعضاً من دورها في لعبة السلام الشرق أوسطية، لكن بطريقة تختلف عن تلك التي تبنتها مصر، أي بطريقة الإجماع العربي وليس الحلول الانفرادية[٣٣]، وأطلقت مبادرتها على لسان ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبدالعزيز[٣٤]، في السابع من آب ١٩٨١م في أثناء مقابلة مع وكالة الأنباء السعودية[٣٥]، تضمنت "**انسحاب (إسرائيل) من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية، وإزالة المستعمرات التي أقامتها (إسرائيل) على الأراضي العربية، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة، وقيام دولة فلسطين بعاصمتها القدس، وتأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام، وإخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة انتقالية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة**"[٣٦].

تفاوتت ردود الأفعال بالنسبة للأقطار العربية بين مؤيد للمبادرة ومشكك فيها، ومنتظر، وبين رافضاً لها[٣٧].

أما الأردن فكان من الدول العربية التي أيدت المبادرة، وكان وراء تأييدها سببين؛ الأول هو أن من أهم بنود المشروع استرجاع الدول العربية أراضيها التي كانت قد فقدتها في حرب ١٩٦٧ وهذا يعني استرجاع الأردن للضفة الغربية التي فقدتها، لذلك كان من الداعمين لها[٣٨]، والسبب الثاني هو تيقن الملك حسين إن القضية الفلسطينية لن تحل إلا بالمشاريع السلمية، وأنَّ هذا المشروع قد أخذ صبغة عربية، ولاسيما أنَّ دول الخليج العربي قد أجمعت عليه، إلى جانب أن صاحبة المشروع أي المملكة العربية السعودية هي من الحلفاء التقليديين للأردن ومصدراً مهماً له في موارده الخارجية التي كانت تتصدر الدول المانحة والمساعدة له[٣٩].

تأجلت مناقشة المشروع السعودي إلى مؤتمر قمة فاس المزمع عقده في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨١، وفي الاجتماع التمهيدي لوزراء الخارجية العرب الذي عقد في الثاني والعشرين وحتى الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨١ ظهرت الخلافات العربية حول بعض بنود هذا المشروع ولاسيما البند السابع المتعلق بالاعتراف بالكيان الصهيوني[٤٠]، وفي أثناء انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر قمة فاس في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨١، (الدورة الثانية عقدت في السادس من أيلول ١٩٨٢) وعلى الرغم من النقاشات الساخنة التي تزعمتها سوريا الرافضة تماماً للمشروع، تمسك الأردن بالمشروع وكاد الأمير السعودي أن يسحب خطته في أثناء الاجتماع لولا إصرار الملك حسين وملك المغرب ودول الخليج العربي على الاستمرار في مناقشة بنوده[٤١].

أخفق المؤتمر في تمرير المشروع السعودي بسبب تغيب تسعة رؤساء دول عن الحضور وأرسلوا مندوبين عنهم، ومعارضة عدد من الدول له، لذلك أعلن الملك الحسن الثاني تأجيل المؤتمر لمدة ثلاثة إلى ستة أشهر، على أن يستمر النقاش بشأن هذا المشروع في أثناء المدة المحددة[٤٢]، وعندما لم يتفق العرب على صيغة واحدة تجاه المشروع السعودي، أعلنت العربية السعودية سحب مشروعها بعد أن قال عنه الأمير فهد أنه يشكل الحد الأدنى المطلوب الذي كان على العرب التشاور بشأنه، وأبدى

استغرابه من مواقف بعض الدول، ولاسيما سوريا التي وافقت على المشروع السوفييتي ولم توافق على مشروعه[٤٣].

عزا الملك حسين في تصريح له في الثالث من كانون الأول ١٩٨١ سبب سحب العربية السعودية لمشروعها هو التجريح والضغط التي تعرضت له من بعض وزراء خارجية الدول العربية الرافضة له قبل وفي أثناء انعقاد مؤتمر قمة فاس الأمر الذي دفع بالأمير فهد لأن يعلن سحب مشروعه[٤٤]، عاداً تلك المبادرة حسب قوله: "**هي جهد من ضمن الجهود التي تتناول حل القضية الفلسطينية، وأنها لم تخرج عن قرارات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة العربية، وإن الحاجة إلى مبادرة عربية تساندها الأمة العربية، ويقبلها العالم هي التي دفعت العربية السعودية الشقيقة إلى طرح مبادرتها**"[٤٥].

على الرغم من أن العديد من المصادر العربية والأجنبية قد أجمعت على موافقة وتشجيع الملك حسين للمبادرة السعودية، إلا أن هناك مصادر أخرى ذكرت نقيض ذلك، إذ بيّن الدكتور محمد شلبي أن الملك حسين وجد نفسه مضطراً إلى التوفيق بين المصالح المالية السعودية والتهديدات الأمنية التي تمثلها سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد رفضهم للمشروع، لهذا جاء موقفه مرناً وغير حاسم، وقد خرج من الحرج عندما علق مؤتمر فاس الأول موافقته عليه[٤٦]، بل إنه وعلى الرغم من التقائه مع الأمير فهد في لندن بداية تشرين الثاني ١٩٨١م عندما كان متوجهاً للولايات المتحدة الأمريكية وتأييده للمشروع بقوله إنه من ضمن قرارات المنظمة الدولية وقرارات القمة العربية، وعلى الرغم من عدّه له بأنه شامل ويشكل خطوة متقدمة بالمقارنة مع اللاءات الثلاث في مؤتمر قمة الخرطوم ١٩٦٧[٤٧]، إلا أنه لم يبحثه مع القيادة السياسية الأمريكية[٤٨]، وهذا بحدّ ذاته مؤشراً لعدم تحمسه لذلك المشروع بالخفية.

المبحث الثاني

قمة فاس الثانية ومشروع السلام العربي ١٩٨٢-١٩٨٣

أصبحت الفرصة مواتية لعقد الدورة الثانية لمؤتمر قمة فاس عندما قام الكيان الصهيوني بغزو لبنان في السادس من حزيران ١٩٨٢، إذ توجب على الدول العربية اتخاذ موقفاً واضحاً وسريعاً، لذا بعث الملك حسين برسالتين إلى الرئيس الجزائري والملك السعودي في الرابع من تموز ١٩٨٢ يحثهما على الإسراع في اتخاذ مواقف واضحة تجاه الوضع المتردي الذي تعانيه القضية العربية والفلسطينية(٤٩)، وحتى لا تكون القمة المقبلة ناقصة الصلاحيات بعد أن عول الملك حسين عليها كثيراً وبعد حصوله على موافقة مبدئية من معظم الدول العربية أنه سيكون هناك مشروع عربي للسلام، أعلن في الحادي عشر من آب ١٩٨٢ "**أن القمة المنتظرة يجب أن يحضرها من يملك الصلاحيات الأولى في اتخاذ القرار العربي والالتزام به**"(٥٠).

بعد خروج فصائل المقاومة الفلسطينية من لبنان أصبحت الأجواء مناسبة لعقد الدورة الثانية لمؤتمر قمة فاس، لذا توجه الملك حسين في زيارة إلى العراق والسعودية في الأول من أيلول ١٩٨٢ لإجراء مباحثات بشأن السبل الممكنة لإنجاح هذه القمة، والاتفاق على آلية موحدة لحل القضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية(٥١).

عقد مؤتمر قمة فاس (الدورة الثانية) من السادس وحتى التاسع من أيلول ١٩٨٢ بعد أن اتفق وزراء الخارجية العرب على جدول أعمال المؤتمر، إذ شكل خلاصة اجتماعاتهم ومناقشاتهم للأوراق العربية المقدمة وأهمها مشروع السلام السعودي، والمشروع الأمريكي، ومشروع الحبيب بورقيبة ١٩٦٥، وورقة العمل الفلسطينية، والنزاع العراقي الإيراني، وورقة العمل اللبنانية(٥٢).

وفي أثناء انعقاد جلسات المؤتمر وتحديداً في الثامن من أيلول عقد اجتماع بعيداً عن أروقة المؤتمر ضم ملك الأردن، والرئيس العراقي، والملك السعودي، وملك

المغرب، والأمير الكويتي في مدينة إفرن المغربية وتم التباحث في هذا الاجتماع تسوية الخلافات والاتفاق على الخروج بنتيجة ايجابية ومشتركة في هذا المؤتمر(٥٣).

بعد مداولات في أروقة مؤتمر فاس (الدورة الثانية) نجح المؤتمر في الإجماع على مشروع سلام عربي، استمد بنوده من المشروع السعودي (مشروع فهد) ومشروع السلام الذي طرحه الحبيب بورقيبة عام ١٩٦٥ والمشروع الأمريكي، اشتمل على ثمان نقاط كان من أهمها" **انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧م، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وخضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس**"(٥٤).

تباينت المواقف العربية والدولية من مشروع السلام العربي، على الرغم من إن هذا المشروع عكس الإجماع العربي، وأكد جدية العرب في الوصول الى السلام العادل والدائم، وأعطى انطباع رغبة العرب في الحل السلمي للقضية الفلسطينية وعدم التطرق لأي عمل عسكري.

كان الأردن من الدول العربية التي أيدت مشروع السلام، فقد عبَّر الملك حسين عن دعمه التام والقوي له لسببين أولهما: إنَّ المشروع يمثل إجماعاً عربياً لتحقيق ما كان يبحث عنه الأردن في التسوية السلمية مع (إسرائيل)، وثانيهما إن المشروع توافَقَ إلى حد كبير مع ترتيبات المشروع الأمريكي الداعي إلى عدّ الأردن شريكاً رئيساً للفلسطينيين في عملية السلام(٥٥). إلى جانب تأكيد الملك حسين إن مشروع السلام العربي "**يشكل رأي الأمة العربية في مستوى قياداتها مجتمعةً وأنَّ النقاط الثمانية للمشروع ستطرح على العالم بأسره وعلينا التركيز على الساحة الأمريكية.. وأنَّ هذا المشروع يشكل نقلة نوعية نحو السلام الذي يؤمن به الأردن**"(٥٦).

لم يكن بإمكان الملك حسين أن يتحرك من دون منظمة التحرير والوفاق العربي، وإذا كان الوفاق العربي تحقق في قمة فاس قد ساعده على التحرك في إطارها

ومكنه من الخروج من حالة الجمود التي كانت تخيفه، ولاسيما في ظل سياسة الاستيطان واشتداد الضغوط الأمريكية عليه للانخراط في مفاوضات الحكم الذاتي، لذلك وللتوفيق بين هذه التعارضات توجب عليه اتباع سياسة عربية مرنة وحذرة وهذا يكمن في الموافقة على خطة فاس وتأييدها والتحرك في إطار مضمونها(٥٧).

رحبت دول الرفض العربي في جبهة الصمود والتصدي بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بذلك المشروع، إذ اقر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة خطة السلام العربية(٥٨). بينما رفضت الولايات المتحدة المشروع العربي، وأعلنت أنها تفضل مشروعها، كذلك رفضت الحكومة (الإسرائيلية) هذا المشروع، أما الاتحاد السوفيتي وباريس ولندن وبون فكانت من الدول المؤيدة له والمرحبة به على أساس أنه سيشمل جميع النقاط المتفق عليها(٥٩).

ومن القرارات الأخرى للمؤتمر أنه قرر تشكيل لجان مؤلفة من المملكة الأردنية الهاشمية، والعربية السعودية، والمملكة المغربية، والجمهورية التونسية، والعراق، وليبيا، وسوريا، والجزائر، ومنظمة التحرير، لإجراء اتصالات مع الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي لمتابعة قرارات المؤتمر المتعلقة بالصراع العربي–الإسرائيلي(٦٠).

اختير الأردن ليترأس أحد هذه اللجان المؤلفة من مجموعة الدول العربية وهي كلاً من سوريا، العراق، الجزائر، ومنظمة التحرير، ومن عواصم الدول الدائمة العضوية التي زارها الملك حسين مع الوفد العربي في اثناء المدة ما بين ١٩٨٢–١٩٨٣ هي موسكو، ولندن، وباريس، وبكين، وقد شرح الموقف العربي بدقة إذ حدد المطالب العربية بـ"**زوال الاحتلال الإسرائيلي عن جميع الأراضي العربية، وفي مقدمتها القدس، ومنح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولة مستقلة، ووقف الاستيطان الإسرائيلي**"(٦١).

ما يمكن استخلاصه من مؤتمر قمة فاس ١٩٨٢م أن القيادات العربية بما فيها الأردن انتقلت من الرفض التام للكيان الصهيوني إلى القبول به ضمنياً كقوة عسكرية

في معاهدة رودس ١٩٤٩م وإلى القبول بوجوده ضمنياً ككيان سياسي بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧م، والاعتراف بعدم القدرة على القضاء عليه كدولة ذات سيادة في ظل اعتراف دول القوى العظمى به بعد حرب ١٩٧٣م، ثم الوصول إلى الاعتراف به كدولة من حقه العيش بسلام إذا قامت الدولة الفلسطينية إلى جانبه كما جاء في مؤتمر قمة فاس والمشروع العربي.

توافق الجهود الأردنية العربية بين عامي ١٩٨٣-١٩٨٦

أصبح مشروع السلام العربي الذي انبثق عن مؤتمر فاس بعده أساساً لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي من وجهة النظر العربية، وعّد هذا المشروع بمثابة الضوء الأخضر لكل دول المواجهة العربية، ولاسيما الأردن الذي حدد مسار سياسته الخارجية طبقاً لذلك بمسلكين، أولهما التنسيق الأردني الفلسطيني وهذا سيتم بحثه في الفصل الرابع، وثانيهما هو محاولة نبذ الخلافات العربية – العربية والأردنية–العربية التي كانت حائلاً في عقد مؤتمر قمة عربي في الرياض عام ١٩٨٣[٦٢]، والتوصل إلى صيغة توافقية مشتركة.

بدأ الأردن بإعادة ترتيب علاقاته العربية متوجهاً أولاً إلى تنظيم العلاقة الأردنية المصرية، علماً إن الملك حسين كان قد أعاد العلاقات الأردنية المصرية منذ تولي الرئيس حسني مبارك[٦٣]، سدة الحكم حين أرسل له رسالة في كانون الثاني ١٩٨٢م أشار فيها إلى ضرورة تحسين العلاقات بين البلدين[٦٤].

شهدت الأعوام ١٩٨٢-١٩٨٤ اتصالات عديدة من كلا الجانبين الأردني والمصري، كان مجملها يحمل عناوين التطورات العربية، والصراع العربي الإسرائيلي ومنها الرسالة التي بعثها الرئيس مبارك في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٨٢م إلى الملك حسين، وفي التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٨٣م أرسل الملك حسين رسالة إلى الرئيس مبارك تتضمن نتائج المباحثات بينه وبين الرئيس الأمريكي وموقف الولايات المتحدة من إشراك الفلسطينيين في المفاوضات[٦٥].

وفي إطار الدعم الأردني لعودة مصر للصف العربي تمكن ولي العهد الأردني الأمير حسن في أثناء ترأسه وفد الأردن في المؤتمر الإسلامي في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٨٤ من دعوة الرؤساء ورؤساء الوفود إلى صنع موقف مؤيد لمصر(٦٦)، وقد أعلنت وزارة الخارجية الأردنية في الخامس والعشرين من أيلول ١٩٨٤ إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر على هامش اللقاء الذي تم بين الملك حسين والرئيس مبارك في شباط ١٩٨٤ في واشنطن(٦٧)، لذلك قررت مصر إعادة العلاقات مع الأردن وعبَّرت عن ذلك في زيارة قام بها الرئيس المصري إلى عمان في التاسع من تشرين الأول ١٩٨٤م، ولتحقيق فكرة الملك حسين في عقد مؤتمر دولي للسلام قام الرئيس مبارك بجهود حثيثة في أثناء عامي ١٩٨٤– ١٩٨٥م لإقناع الدول الأوربية في الوقوف إلى جانب الدول العربية في عملية السلام، وكان لمصر دوراً كبيراً في الحوار الأردني الفلسطيني للاتفاق على تشكيل وفد مشترك لمباحثات السلام(٦٨)، وفي الخامس والعشرين من نيسان ١٩٨٥ شهدت مدينة العقبة الأردنية قمة تاريخية ضمت كلاً من الأردن، وسلطنة عُمان، ومصر تناولت القضايا العربية، وتم فتح الطريق البحري بين البلدان الثلاث الذي عدّته تلك القمة بأنه رديفاً لشريان الاتصال الفلسطيني في الجسم العربي الواحد(٦٩).

أما فيما يتعلق بالجهود الأردنية العربية الأخرى، فكانت علاقات الاردن مع العراق على أفضل ما يرام لاسيما بعد قيام الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠م ولاسيما بعد إعلان الأردن دعمه للعراق في هذه الحرب، وفتح باب التطوع للأردنيين في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٨٢م، ودعم العراق على الصعيد الدبلوماسي، كذلك نقل صوت العراق إلى الدول العربية، ولاسيما تلك التي بينها وبين العراق خلافات مثل سلطنة عُمان(٧٠)، أو توسط لإعادة العلاقات بين مصر والعراق في بداية عام ١٩٨٥، فقد كان الأردن يعلم بأن التزامه واستمراره في عملية السلام تتطلب تحسناً في العلاقات الأردنية العربية والعلاقات العربية– العربية، وهذا ما حصل عندما بدأ التنسيق الأردني

الفلسطيني، فقد أعلن العراق دعمه لهذا التقارب ولاسيما أن القيادة العراقية كان لها تأثير واضح في القرار والتوجه الفلسطيني[٧١].

وفي إطار تأييد العراق للأردن في اثناء تلك المدة ذكر أكرم الحمصي[٧٢] أمين سر قطر حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني أن العراق وقيادته الحزبية كانت قد دعمت الموقف الأردني ولاسيما فيما يتعلق بمسألة التقارب الأردني الفلسطيني لكنها لم تكن تؤيد أبداً أي مفاوضات أردنية فلسطينية إسرائيلية أمريكية تكون نتاج ذلك التقارب، وهذا الموقف كان موثق لدينا حتى أن القيادة العراقية كانت دائماً ما ترحب بعرفات على أساس أنه رجل ثوري، لا على أساس أنه مفاوض سياسي خلال تلك المدة[٧٣].

وفيما يتعلق بتنسيق الجهود الاردنية السعودية ما بين المدة ١٩٨٣-١٩٨٥ فقد ترجمت عن طريق التأييد والدعم الذي حصل عليه الأردن من العربية السعودية للمبادرات التي أطلقها الأردن لفتح أبواب الحوار مع منظمة التحرير للوصول إلى أرضية تضمن لهما الشراكة وتأليف وفد مشترك حيال عملية التسوية[٧٤].

وفي محور التقارب الأردني العربي والتنسيق المشترك, عقد مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء للمدة من السابع وحتى التاسع من آب ١٩٨٥ الذي دعا له ملك المغرب، والذي شاركت فيه جميع الدول العربية باستثناء سوريا، وليبيا، والجزائر، واليمن الجنوبي[٧٥]، وقد رحب الملك حسين بعقد هذا المؤتمر[٧٦]، وبّين في خطابه أمام المؤتمرين أهمية العمل العربي المشترك قائلاً: "**إن هذا المؤتمر ما هو إلا شاهد على إمكان تثبيت العمل العربي المشترك وتطويره في إطار الأغلبية... والعمل العربي المشترك هو غايتنا وهدفنا الاساسي**"[٧٧].

وأكد البيان الختامي الصادر عن المؤتمر ضرورة إعادة التضامن العربي، وتشكيل لجان من الدول الأعضاء للتوفيق بين سوريا من جهة, والأردن والعراق من جهة أخرى، وبين ليبيا من جهة, والعراق ومنظمة التحرير من جهة أخرى[٧٨].

ترأست المملكة العربية السعودية اللجنة المسؤولة عن إعادة العلاقات بين الجانبين الأردني والسوري كونها ترتبط بعلاقات جيدة مع الطرفين، وبعد عدة مشاورات ولقاءات بين الأطراف الثلاثة(٧٩)، نجحت السعودية في عودة العلاقات بين البلدين، وإعادة التنسيق المشترك، وإعلان البيان الثنائي الأردني السوري في الحادي والعشرين من تشرين الأول ١٩٨٥م، والذي تضمن الالتزام بقرارات القمة التي حصل بشأنها الوفاق العربي، والتمسك بمشروع قمة فاس، ورفض التسويات الجزئية، والعمل على تنسيق الجهود المشتركة لخدمة القضايا العربية، ولاسيما القضية الفلسطينية(٨٠).

يبدو إنَّ الأردن لم يكن ليتحرك بمفرده تجاه أي تسوية أو حل للقضية الفلسطينية على الرغم من الضمانات التي حصل عليها عن طريق ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر فاس ١٩٨٢ إلا بتأييد عربي مشترك، لكي لا يكون في دائرة الاتهام أو العزلة مثلما حصل لمصر عندما وقعت اتفاقيات كامب ديفيد، لذا سعى الأردن جاهداً إلى تخطي الخلافات لتحقيق هذه الغاية وهذا ما سيلاحظ على سياسته حتى في مساعيه الدولية أو تنسيقه مع الجانب الفلسطيني لحل القضية الفلسطينية.

الخاتمة

- استطاع الأردن أن يأخذ دوره تجاه القضية الفلسطينية بمساندة الدول العربية عن طريق حصوله على الدعم السياسي والمالي.
- شهدت حقبة الثمانينيات تقارب وجهات النظر الأردنية العربية حيال عملية التسوية لاسيما وهذا ما بدا واضحا عندما أعلنت العربية السعودية عن مشروعها في ١٩٨١ والاتفاق على المشروع العربي في عام ١٩٨٢
- حتى يستطيع الأردن الدخول في أي عملية تسوية تطرح احتاج إلى إعادة ترتيب علاقاته مع الأطراف العربية لاسيما تلك التي كانت لديه معها خلافات ومنها سورية وإعادة علاقاته مع الجانب المصري.

قائمة المصادر

١. محمد إبراهيم كامل، مذكرات محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، دار طلاس للنشر، دمشق، ١٩٨٧، ط١، ص٥٨٤؛ مجدي حماد، فلسطين البدائل المتاحة أمام الدول العربية لحل الصراع، مجلة شؤون عربية، عدد ٣٣٤٠ تشرين الثاني ١٩٨٣م، ص٢٢.

٢. محمد حسنين هيكل، السلام المستحيل والديمقراطية الغائبة، بيروت، ط٢، دار الثقافة للنشر، ١٩٨٧، ص٤٧؛ الحسن بن طلال، السعي نحو السلام، مطابع الأهرام، القاهرة، ١٩٨٥، ط١, ص١٣١.

٣. سعد أبو دية، دراسات في القضايا العربية، دار البشير للنشر، عمان، ١٩٨٦، ط٢، ص٦١-٦٣.

٤. وكالة الأنباء الكويتية (كونا) – وثائق مؤتمرات القمة العربية، ملف الأبحاث ١٧ – الكويت، ١٩٨٧، ص١١٠-١١١؛ محمد سليم قلالة، مؤتمرات القمة العربية والقضية الفلسطينية ١٩٦٧-١٩٨٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ١٩٨٦، ص١٦٥؛ عبد الحليم مناع، القضية الفلسطينية ومؤتمرات القمة ١٩٦٤-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، ١٩٩١، ص١٣٧.

٥. عدّ الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية بأن مؤتمر قمة تونس كان مكملاً لمؤتمر قمة بغداد وأنه حقق غايتين: الأولى: تثبيت قرارات قمة بغداد، والثاني اعتماد العمل العربي المشترك لخدمة القضية الفلسطينية، واعتماد الورقة الأردنية فيما يخص السياسة النفطية العربية واستخدامها كسلاح لمواجهة العدو المشترك. وزارة الإعلام الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٩، مؤتمر القمة العاشر في تونس، وزارة الإعلام الأردنية، عمان، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨٠، ص١٢-١٩؛ وزارة الإعلام

الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٠م، تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، عمان، ١٩٨١، ط١، ص٧.

٦. محمد سليم قلالة، المصدر السابق، ص١٦٦.

٧. عبد الحميد شرف: ولد في عمان ١٩٣٩، حصل على شهادة البكالوريوس والماجستير من الجامعة الأمريكية في بيروت ١٩٦٢، تقلد عدة مناصب منها مديراً لدائرة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية ١٩٦٤ ووزيراً للثقافة والإعلام ١٩٧٤ ومندوب الأردن لدى الأمم المتحدة ورئيساً للديوان الملكي الأردني ثم رئيساً للوزراء ١٩٧٩. توفي عام ١٩٨٠. الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٠، سيرة حياة رئيس الوزراء الأردني عبد الحميد شرف ووفاته، ص١٥-٣٣.

٨. محمد عبد الله وإبراهيم أحمد، النطق السامي ١٩٥٢-١٩٩٩ حول شؤون القضية الفلسطينية ١٩٥٢-١٩، ج٤، عمان، ١٩٩٩، ط١، كتاب تكليف وزارة عبد الحميد شرف كانون الأول ١٩٧٩، ص٣٦٥.

٩. جميل مطر، الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي وتحديات الثمانينيات، في: علي محافظة وآخرون، جامعة الدول العربية الواقع والطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص٨٩٨ – ٩٠٢.

١٠. حزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية، دمشق، مطابع جار البعث، ١٩٨٥، ص٢٢٤ – ٢٢٥.

١١. ينظر: خطاب الملك حسين في الجلسة الختامية لمؤتمر القمة الحادي عشر بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٠م، المنشور في وزارة الإعلام الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٠م، تصريح الملك حسين حول المعارضة السورية لعقد المؤتمر في تشرين الثاني ١٩٨٠،١٩٨١, عمان، د.ط, وثيقة رقم ٧٠، ص٢٧٠-٢٧١.

١٢. إن السبب الجوهري للخلاف الأردني السوري هو شعور الأخيرة بأن الأردن بدأ بالبحث عن حلفاء جدد وابتعاده عن المسار السوري لاسيما بعد توقيع الأردن والعراق اتفاقاً عسكرياً في منتصف ١٩٧٩ يقضي بأن تدافع الواحدة عن الأخرى في حال تعرضت لأي عدوان خارجي. خطاب الملك حسين في افتتاح الدورة الثانية للمجلس الوطني الاستشاري، في عمان بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٨٠؛ الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٠، ص١٠٤. Brand, Laurie A.: Economic And Shifting Alliances: Jordan`s Relation`s with Syrian and Iraq 1971–1981" International Journal of Middle East Studies, Vol. 26, No. 3 August 1994, P.406.

١٣. مركز الدراسات الاستراتيجية لجامعة تل أبيب، التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ترجمة نبيه الجزائري، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٤، ص٤٤ – ٤٥.

١٤. كان من أهم قرارات هذا المؤتمر أنه تم تشكيل لجنة من وزراء خارجية كلاً من الأردن والعراق والكويت والسعودية وسوريا والجزائر ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير هدفها إعداد استراتيجية شاملة لمواجهة التحديات الإسرائيلية؛ الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٠، قرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في تموز ١٩٨٠، ص١٦٢-١٦٣، ص١٨٠.

١٥. منى محمد خليفة، العلاقات الأردنية السورية ١٩٧٠-١٩٨٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠١، ص١٣٤.

١٦. ينظر: مقابلة الملك حسين مع مجلة النهار العربي والدولي في ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٠ المنشورة في الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٠، ص٢٤٥.

١٧. الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٠، تصريح الملك حسين في آب ١٩٨٠، ص٢٩.

١٨. محمد سليم قلالة، المصدر السابق، ص١٦٧.

١٩. الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٠، كتاب تكليف السيد مضر بدران بتشكيل الوزارة في أيلول ١٩٨٠، ص٢٥-٣٣.

٢٠. محاضر جلسات المجلس الوطني الاستشاري الأردني الثاني، البيان الوزاري لحكومة رئيس الوزراء الأردني مضر بدران في أيلول ١٩٨٠، الجلسة العاشرة ١٥ أيلول ١٩٨٠م، ص١١، ١٤.

٢١. أكد الأردن إن تدهور العلاقات بينه وبين سوريا يرجع أساسه إلى خلاف قائم على قضايا رئيسية منها: الوضع في لبنان والموقف الأردني من الحرب العراقية الإيرانية. الوثائق الأردنية، لعام ١٩٨٠م، تصريح الناطق الرسمي الأردني حول أسباب الخلاف الأردني السوري في تشرين الأول ١٩٨٠، ص٢٤٥؛ عبدالمجيد العزام، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، طبع بدعم وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٨، ص٥٥؛ فيليب راندو، المعضلة السورية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٧٢، القاهرة، ١٩٨٣، ص٢٣٨.

٢٢. على الرغم من اشتراك سوريا في الاجتماعات التي سبقت المؤتمر تمهيداً لعقده إلا أنها عادت وأعلنت عدم مشاركتها في أعمال ذلك المؤتمر وسايرتها الدول المذكورة. ينظر: سليمان موسى ومنيب ماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨-١٩٩٥، عمان، ١٩٩٥، ط١، ج٢، ص٤٦٤.

٢٣. حدد الملك حسين في خطابه الذي افتتح به المؤتمر أسباب تعثر الاتفاق بشأن موقف موحد تجاه المشاكل والتحديات التي تواجه الأمة العربية مبيناً أن العدوان الصهيوني ليس حالة ساكنة تسمح بالانتظار؛ بكر حازم حجازي، القيادة الأردنية الهاشمية في مؤتمرات القمة العربية من أنشاص ١٩٤٦ إلى سرت ٢٠١١، د.ط، عمان، ٢٠١٣، ص٥٠؛ أحمد عصام، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية من مؤتمر أنشاص إلى المؤتمر الحادي عشر، عمان، ١٩٨١، ص٢٠٣؛ محمد فضة، الأردن ومؤتمرات القمة العربية، منشورات

لجنة التاريخ الأردنية، الأردن، د.ط، الأردن، ١٩٩١، ص٥٠؛ صحيفة الرأي، عدد ٤٥٦٠، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٠م.

٢٤. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، قرارات مؤتمر عمان، ميثاق العمل الاقتصادي والقومي، مؤتمر القمة الحادي عشر، عمان، ١٩٨٠م، ص ١-٨؛ عبد الحليم مناع، المصدر السابق، ص١٣٣.

٢٥. عدّ الأمير الحسن بن طلال إن هذا المؤتمر ولأول مرة في تاريخ المؤتمرات قد أبرز أهمية العمل الاقتصادي المشترك التي توازي العمل السياسي والعسكري وكانت نتائجه نقلة نوعية في العمل العربي المشترك. الحسن بن طلال، أفاق العمل العربي المشترك نماء وانتماء، مجلة شؤون عربية ٣٤، أيار ١٩٨١، ص٧ -١٣؛ مجدي حماد، الصراع العربي الإسرائيلي والسلام الإسرائيلي، مجلة شؤون عربية، عدد ٤٢، ١٩٨٥، ص١٠٠.

٢٦. خطب الملك حسين خلال انعقاد جلسات مؤتمر القمة الحادي عشر في الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٠م، ص٢٥٨-٢٧٨.

٢٧. خطاب الملك حسين في ٨ كانون الأول ١٩٨٠ أثناء لقاءه عدداً من ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية. في النطق السامي ١٩٥٢-١٩٩٩ حول شؤون القضية الفلسطينية، ج٤، ص٣٧٤.

٢٨. محمد سليم قلالة، المصدر السابق، ص١٦٩-١٧٠.

٢٩. وصلت العلاقات الأردنية السورية الى حد كبير من النفور والقطيعة في عام ١٩٨١ لاسيما بعد محاولة اغتيال رئيس الوزراء الأردني مضر بدران تلك العملية التي تبين أنها من تخطيط النظام السوري الذي اعترف بتدبيرها في ٢٤ شباط ١٩٨١، وزارة الإعلام الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، الوثائق الأردنية لعام ١٩٨١، تصريح الناطق الرسمي الأردني حول محاولة اغتيال رئيس الوزراء في شباط ١٩٨١، عمان، ١٩٨٢، ط١، ص٦-١٢.

٣٠. محمد شلبي، السياسة الخارجية للدول الصغيرة – الأردن وعملية تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي ١٩٧٩–١٩٩٤، كنوز المعرفة للنشر، عمان، ٢٠٠٨، ط١، ص٢٥٦.

٣١. عد الأردن العدوان الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي انتهاكاً سافراً لمبادئ القانون الدولي، وتحدي لإمكانيات العرب العسكرية، جاء هذا الموقف عن طريق الرسالة التي بعثها الملك حسين إلى الرئيس الأمريكي ريغان في ١٠ حزيران ١٩٨١م مبيناً له عن طريقها ضرورة الإسراع في إيجاد حل للمشكلة العربية لا سيما الفلسطينية منها. الوثائق الأردنية لعام ١٩٨١م، رسالة الملك حسين إلى الرئيس الأمريكي ريغان في حزيران ١٩٨٠، ص٩–١٢؛ آلان غريش، تاريخ واستراتيجيات نحو الدولة الفلسطينية، ترجمة أحمد مصالحة، منشورات– سبانج– بابيروس، باريس، ١٩٨٣، ص٢٢٤.

٣٢. زهير إبراهيم المصري، اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، اليازجي للطبع والنشر، فلسطين – غزة، ٢٠٠٨، ط١، ص١٦٠؛ عمر الخطيب، العلاقات الإسرائيلية– الأمريكية في ظل التعاون الاستراتيجي، مجلة شؤون عربية، بيروت، عدد ٣٦، شباط ١٩٨٤م، ص١١٦.

٣٣. رائد أحمد الهياجنة، الحياة السياسية في الأردن ١٩٧٣–١٩٨٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٩، ص١٦٧.

٣٤. الأمير فهد بن عبد العزيز: ولد ١٩٢٣م في الرياض، وهو أول ملوك المملكة العربية السعودية من لقب بخادم الحرمين الشريفين ١٩٨١م، تولى مقاليد الحكم بعد وفاة أخيه غير الشقيق الملك خالد، شغل عدة مناصب منها وزيراً للمعارف ١٩٥٣م، ووزيراً للداخلية ١٩٦٢م، ثم ولياً للعهد ١٩٧٥م. توفي

٢٠٠٥م، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٤، بيروت، ٢٠٠٩، ط٥، ص٦١٢.

35. Nada, Safran, Saudi Arabia, the ceaseless Quest for security, U.S.A. Harvard University press, 1985, P.332.

٣٦. لمزيد من التفاصيل عن بنود مشروع فهد للسلام ينظر: مركز الدراسات الفلسطينية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١، بيروت، ١٩٨٤, د.ط, ص٣٥٦-٣٥٧؛ عبد الرزاق خلف الطائي، مبادرات السلام السعودية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مركز الدراسات الإقليمية، مجلة الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، عدد ١٥، ٢٠٠٩، ص٣٠٣-٣٠٤.

٣٧. من الدول التي أيدت المشروع هي الكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية وسلطنة عمان وجيبوتي وتونس والسودان، أما الدول الرافضة له فهي العراق وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن الجنوبي والجزائر وليبيا على أساس أنه يعترف بإسرائيل. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١، بيروت، ١٩٨٢، د.ط، ص٣٩١-٣٩٢؛ Brand, Jordan's inter Arab, P.95

٣٨. في تصريح للملك حسين في أثناء اجتماعه بوزير العلاقات الخارجية الفرنسي كلود شيسون في ٢٨ آب ١٩٨١م في عمان أعلن أن هذا المشروع كغيره من المبادرات العربية الرامية إلى إحلال السلام وأنه سيدرج في جدول أعمال المؤتمر العربي القادم. الوثائق الأردنية لعام ١٩٨١، ص ١٥٧؛ Brand, Jordan's inter Arab, P.95.

٣٩. محمد شلبي، السياسة الخارجية للدول الصغيرة-الأردن وعملية التسوية والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٧٩-١٩٩٤، كنوز المعرفة للنشر، عمان، ٢٠٠٨، ط١، ص٢٦١؛ طارق العاص، دبلوماسية السلام الأردنية ١٩٦٧-١٩٩٥، د.ط، عمان، ١٩٩٦، ص١٢٤؛ محمد جاسم محمد، وظمياء كاظم

الكاظمي، مشروع فهد للسلام في الشرق الأوسط في الدوريات العربية والأجنبية، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٨٣، ص٢٢٧–٢٢٨.

٤٠. ظهر خلاف فلسطيني–فلسطيني كبير حول المشروع السعودي، فقد أيدت الجهات الرافضة للمشروع دول الصمود والتصدي العربية، إذ عدت هذا المشروع هو إلحاق الدول العربية بمصر، علماً أن إسرائيل ومصر قد رفضتاه لأنه خروج عن بنود اتفاقيات كامب ديفيد. ينظر: زهير المصري، اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني من الكفاح المسلح والتسوية، اليازجي للطبع والنشر، ٢٠٠٨، ط١، ص١٦٤؛ والآن غريش، المصدر السابق، ص٢٤٥؛ مجلة الوطن العربي، مشروع الأمير فهد للسلام، ثلاث تيارات في قمة فاس، عدد ٢٥٠، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨١، ص١٨–٢٠.

41. Safran, Op. Cit., P.338.

٤٢. أسعد حيد، تأجيل القمة إلى حزيران ينتظر الانسحاب الإسرائيلي والموقف الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٥٠، ٥ كانون الأول ١٩٨١، ص٣٦–٣٨.

٤٣. جورج بشير، هل كان بإمكان الحسن الثاني أن يتجاوز المقاطعة، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٥٠، ٥ كانون الأول ١٩٨١، ص٣٩–٤٠؛ عبد الحليم مناع، المصدر السابق، ص١٤٠؛ مجلة شؤون فلسطينية، المشروع السعودي، بيروت، العددين ١٢٢–١٢٣ كانون الثاني– شباط ١٩٨٢، ص٢٢٥–٢٣٠.

٤٤. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١، ص٤٨١.

٤٥. الوثائق الأردنية لعام ١٩٨١، تقييم الملك حسين للمشروع السعودي في تشرين الثاني ١٩٨١، ص١٩٩.

٤٦. محمد شلبي، المصدر السابق، ص٢٦١.

٤٧. الحسين بن طلال، سيرة حياة، ط١، عمان، ١٩٩٠، ص٢٩٤.

٤٨. تصريح الملك حسين حول المبادرة السعودية في ٣ كانون الأول ١٩٨١ في الوثائق الأردنية لعام ١٩٨١، ص٢٣٤.

٤٩. كان الملك حسين قد أعلن أنه غير مرتاح لجدول أعمال مؤتمر فاس لذا يجب التشاور مع الدول العربية لتعديله حسب المشاكل التي تعاني منها المنطقة العربية. وزارة الإعلام الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٢، رسائل الملك حسين إلى الرئيس الجزائري والملك السعودي في ٤ تموز ١٩٨٢، عمان، ١٩٨٣، ط١، ص٣٢.

٥٠. تصريح الملك حسين حول القمة العربية المرتقبة في آب ١٩٨٢ في الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٢، ص١٨.

٥١. في ختام الزيارة التي قام بها الملك حسين إلى العراق والسعودية تم الاتفاق على المواضيع المهمة والمدرجة في جدول أعمال قمة فاس وأهمية العمل العربي المشترك والسعي لتحقيق الأهداف المرجوة من ضمنها إمكانية إدراج المشروع السعودي في جدول أعمال قمة فاس على الرغم من إعلان الأمير فهد سحبه للمشروع. الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٢، معلومات حول المحادثات الأردنية العربية في أيلول ١٩٨٢، ص١٠٦؛ صحيفة الرأي، العددين ٤٤٧٦، ٤٤٧٧ ,١ و٢ أيلول ١٩٨٢.

٥٢. بعد خروج فصائل المقاومة الفلسطينية من لبنان وقبل انعقاد مؤتمر فاس بأيام وتحديداً في ٢ أيلول طرح المشروع الأمريكي للسلام الذي عرف بمشروع ريغان للسلام والذي شكل حافزاً قوياً لعقد قمة فاس وقد تم مناقشته في تلك الدورة. لمزيد من التفاصيل عن المحاضر السرية للاجتماعات التمهيدية لوزراء الخارجية العرب ينظر: المحاضر السرية لقمة فاس، مجلة الوطن العربي، الأعداد ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٢٧ كانون الثاني – ٣ آذار ١٩٨٣م Patrick Seale, Asad Ayria The Strategy for the Middle east, London, LTD 1988, P.400-405.

٥٣. الخبر أوردته وكالة الأنباء السعودية ونشرته صحيفة الرأي الاردنية، عدد ٤٤٨٣، ٩ أيلول ١٩٨٢.

٥٤. أدخلت القمة العربية تعديلاً على البند الرابع في مشروع فهد تمثل في إضافة فقرة جديدة تؤكد (حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة). وفيق صالح ناصر، دور جامعة الدول العربية في أبرز قضايا العرب السياسية من حرب تشرين ١٩٧٣م حتى مشروع إصلاح الجامعة ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة دمشق، ٢٠٠٦م، ص٨٦؛ زهير المصري، المصدر السابق، ص١٨٦. مجلة فلسطين الثورة، مشروع السلام العربي، عدد٤٢٦، ٢تشرين الأول ١٩٨٢؛ عوض البادي، القضية الفلسطينية في قرارات مؤتمرات القمة العربية، مجلة الدبلوماسي، عدد ٣، آذار ١٩٨٣، ص٧٠–٧١.

55. Brand, Jordan's inter Arab relations, the political economy of alliance making. New york, Columbia University press, 1994, P.96.

٥٦. عدت الصحف الأردنية نتائج قمة فاس ومشروع السلام العربي بأنهما خطوة ايجابية نحو السلام وتحقيق الأهداف المتعلقة بالقضية الفلسطينية. الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٢، تصريح الملك حسين حول مشروع السلام العربي أيلول ١٩٨٢، ص٢٢٧–٢٢٩؛ صحيفة الرأي، الأعداد ٤٤٨٣ و٤٤٨٥، ٩–١١ أيلول ١٩٨٢م.

٥٧. محمد شلبي، المصدر السابق، ص ٢٧٠.

٥٨. هناك بعض الفصائل الفلسطينية رفضت البند السابع من المشروع ومن تلك الفصائل: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية (القيادة العامة)، وجبهة النضال الشعبي؛ = = خالد الحسن، فلسطينيات، أوراق سياسية، دار

الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥، ص١٨؛ جابر سليمان، ملامح ما بعد بيروت، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، عدد ١٣٢-١٣٣، ١٩٨٢، ص١٣٣.

٥٩. عدّت مصر المشروع العربي بأنه يفتقر للوسيلة لتحقيق أهدافه لذلك فضلت المشروع الأمريكي لمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة الدستور، عدد ٥٤١٧، ١١ أيلول ١٩٨٢؛ صحيفة الرأي، عدد ٤٤٨٥، ١١ أيلول ١٩٨٢م.

٦٠. لمزيد من التفاصيل عن تشكيل وفود قمة فاس المتوجهة إلى الدول الأوربية. ينظر: جامعة الدول العربية، تطور القضية الفلسطينية في ضوء مشروع السلام الذي أقره مؤتمر القمة العربي الثاني عشر، فاس د.ت.، ص٣١-٣٤؛ عبدالحليم المناع، المصدر السابق، ص٤٧؛ وفيق صالح ناصر، المصدر السابق، ص٨٦-٨٧.

٦١. أصبحت قمة فاس بمثابة الضوء الأخضر للملك حسين لدرجة أنها أعطته فسحة من التصريح بأن يعلنها صراحة بأنه اعترف بإسرائيل منذ أن وضع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ عندما قبل به عام ١٩٦٧م؛ الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٢م، تصريح الملك حسين حول مسألة الاعتراف بإسرائيل وتشكيل اللجان العربية في تشرين أول ١٩٨٢، ص٢٨١؛ وزارة الإعلام الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٣ أعمال اللجنة السباعية في ١٩٨٣ التي انبثقت عن مؤتمر قمة فاس، عمان، ١٩٨٤، ط١، ص١٢٢؛ Bailey, Clinton, Jordan's Palestinian challenge 1948-1983 A Political History, London and Boulder, Westview Press, 1984 , P.113.

٦٢. عادل مالك، السعودية تفضل قمة نجاحها مضمون على قمة فشلها محتوم، مجلة الحوادث، عدد ١٤١٣، كانون الأول ١٩٨٣م، ص٢٧ – ٢٨.

٦٣. حسني مبارك: ولد عام ١٩٢٨، وهو الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية، حصل على البكالوريوس في العلوم العسكرية ١٩٤٩م، ثم حصل على

البكالوريوس في علوم الطيران ١٩٥٠م، تدرج في المناصب العسكرية حتى أصبح قائداً لقاعدة بني سويف الجوية ١٩٦٧، ثم شغل منصب رئيس أركان حرب القوات الجوية وقائداً للقوى الجوية ١٩٧٢م، وفي العام نفسه عين نائباً لوزير الحربية، ثم نائباً لرئيس الجمهورية ١٩٧٥م، حتى أصبح رئيساً للجمهورية ١٩٨١م. تم تنحيته ٢٠١١م؛ الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، منشورة على الموقع الإلكتروني: http//ar.wikipedia.org

٦٤. على الرغم من أن الأردن كان قد تمسك بقرارات قمة بغداد في اتخاذ موقف من مصر إلا إن ذلك لم يقف حائلاً من دون استمرار علاقات التشاور بين البلدين وهذا ما أكده الملك حسين عندما قال "**إننا لم نقطع علاقاتنا بمصر**". وزارة الإعلام المصرية، مصر والأردن، بداية التضامن العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص١١؛ Brand, Jordan's inter Arab, P.250

٦٥. كانت الأردن ترى في أعادة علاقاتها مع مصر هو إعطاء دافع للأردن في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل وأن مصر وحدها تستطيع أعادة سوريا إلى صوابها، وقد صرح الملك حسين بأنه قد بدأ حواراته مع مصر منذ اللحظات الأولى لتولي حسني مبارك السلطة لما لمصر من قوة داعمة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وزارة الإعلام الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٣م، تصريح الملك حسين حول إعادة العلاقة مع مصر كانون الثاني ١٩٨٣، عمان، ١٩٨٤، ط١، ص١٧٥؛ Al- Madfa, Jordan the united states and the middle east peace process 1974-1991, Cambridge University press, 1993, P.147 – 148.

٦٦. أحمد أبو الحسن الحلبي، استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن، مجلة السياسة الدولية، عدد ٧٩، ١٩٨٥، ص١٥٨.

67. Salibi, Kamal: The Modern History of Jordan, London & New York. LTD. 1993, P. 264.

٦٨. في الثالث من كانون الأول ١٩٨٤م قام الملك بزيارة إلى القاهرة التقى خلالها بالرئيس حسني مبارك، وتم الاتفاق على آلية مشتركة للتحرك الدولي الجاد لحل القضية الفلسطينية، وزارة الإعلام الأردنية، مصر والأردن والتضامن العربي، الهيئة العامة للاستعلامات، الأردن، ١٩٨٧م، ط١, ص ٢٣؛ رائد الهياجنة، المصدر السابق، ص١٣٣.

٦٩. صحيفة الرأي، عدد ٥٤٢٥، ٢٦ نيسان ١٩٨٥.

٧٠. الوثائق الأردنية لعام ١٩٨٢م، حول مستوى العلاقات الأردنية العراقية في ١٩٨٢، ص١٦. Baram Amatzi, Baath Iraqi and Hashemite Jordan from Hostility to Alignment, middle East Journal, Vol. 45 No.1, winter 1991, P.60.

٧١. حاول الملك حسين أن يحسن العلاقات العراقية السورية بعد أن جمع الزعيمين العراقي والسوري في الصحراء الأردنية في نيسان ١٩٨٧ لكنهما لم يتوصلا إلى تفاهم. رائد الهياجنة، المصدر السابق، ١٥٠؛ . Baram Amatzi, Baath Iraqi and Hashemite Jordan from history to alignment, Middle East Journal, Vol. 45, No. 1, Winter 1991, P.63–64

٧٢. أكرم الحمصي، ولد في مأدبا عام ١٩٤٠م، حاصل على شهادة الثانوية عضو عامل في الحزب ١٩٥٤–١٩٥٨م، وعضو قيادة فرقة ١٩٦٠، ثم عضو قيادة شعبة ١٩٦٤م، عضو مكتب تنظيمي من عام ١٩٦٦–١٩٨٩م، وأمين سر قطر، تعرض لعدة اعتقالات خلال فترة حظر الأحزاب الأردنية. لقاء شخصي مع السيد أكرم الحمصي أمين سر قطر الحزب في مقر الحزب في عمان ٢٠١٤/١١/٢م.

٧٣. لقاء شخصي مع السيد أكرم الحمصي أمين سر قطر حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني في مقر الحزب في عمان ٢/١١/٢٠١٤م.

74. Yourk, Valerie, Domestic politics and regional security, Jordan, Syria and Israel. The End of Era? England Gower Publishing Company LTD. 1988, P. 308; رائد الهياجنة، المصدر السابق، ص١٦٩

٧٥. وحيد عبد المجيد، نحو القمة العربية المقبلة، القمم العربية كيف بدأت وأين أصبحت، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٠٥، بيروت ١٩٨٧، ص٢٦.

٧٦. صحيفة الدستور، عدد ٦٤٤٦، ٢٩ تموز ١٩٨٥م؛ صحيفة الرأي، عدد ٥٥١٥، ٢٩ تموز ١٩٨٥.

٧٧. ينظر خطاب الملك حسين في مؤتمر الدار البيضاء في السابع من آب ١٩٨٥ المنشور في وزارة الإعلام الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، الوثائق الاردنية لعام ١٩٨٥, عمان، ١٩٨٥، ط١، ص٩-١٢.

٧٨. جرت في ذلك المؤتمر مناقشة القضية الفلسطينية ضمن دائرة التحرك الأردني- الفلسطيني. حسين أبو عرابي، دراسات في مؤتمرات القمة العربية، عمان، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨٧، ص١٢٩-١٣٦؛ محمد فضة، المصدر السابق، ص٥٥.

79. Patrick seale, op.cit., p. 466; Lunt, James: Hussein of Jordan, A political Biography, London: Macmillan London LTD, 1989, p.199.

٨٠. فسر بعض المراقبين الوفاق الأردني السوري ما هو إلا جزءاً من الجهود التي بذلتها العربية السعودية لإبعاد سورية عن الحرب العراقية الإيرانية، وإعطاء الأردن قدرة على التعامل مع منظمة التحرير بشكل أكثر مرونة بعد عودة العلاقات مع سوريا؛ منى خليفة، المصدر السابق، ص١٨٠؛ أحمد أبو

الحسن زرد، القمة السورية الأردنية المقدمات والنتائج، مجلة السياسة العربية، عدد ٨٤، القاهرة، ١٩٨٦م، ص١٤٢-١٤٣.

الملخص

لقد نجح الأردن الى حد كبير في استمالة الموقف العربي إلى جانبه خلال حقبة الثمانينات لاسيما عندما جمع اكبر قدر ممكن من رؤساء الدول العربية في مؤتمر عمان الحادي عشر١٩٨٠ وغياب دول المواجهة (سوريا, ومصر, ومنظمة التحرير الفلسطينية) الأمر الذي جعله يقود احد اللجان العربية التي توجهت إلى الدول الأوربية لشرح أبعاد وأهداف مشروع السلام العربي.

لقد تالف البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة, تناول المبحث الأول عقد مؤتمر قمة عمان الحادي عشر ١٩٨٠ وموقف الأردن من مشروع الأمير فهد ١٩٨١, أما المبحث الثاني فقد تناول تطور التنسيق الأردني العربي عن طريق الإعلان عن مشروع السلام العربي ١٩٨٢ وتوافق الجهود الأردنية العربية بين عامي ١٩٨٣-١٩٨٦

إن من أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي إن الأردن استطاع الحصول على دعم عربي واسع تمثل بجانبين سياسي واقتصادي, وظهور توافق في وجهات النظر الأردنية العربية تمثلت بإعلان مشروع السلام العربي ١٩٨٢ ومن ثم السعي إلى نبذ الخلافات الأردنية العربية وتحديدا مع الجانبين السوري والمصري.

Abstract

Jordan has largely succeeded in swaying the Arab position at his side during the era of the eighties, especially when they collect as much as possible of Arab heads of state in the atheist ten 1980 Amman Conference and the absence of the Frontline States (Syria, Egypt, and Palestine Liberation Organization), which make it leads one Arab committees I went to the European countries to explain the dimensions and objectives of the Arab peace plan.

Search corrupted from the front and two sections and a conclusion, the first section dealt with contract Amman Summit atheist ten in 1980 and the position of Jordan Prince Fahd in 1981 project, while the second section dealt with the evolution of the Jordanian Arab coordination by the announcement of the Arab peace plan in 1982 and approved the Jordanian Arab efforts between 1983 -1986

The most important findings of the research is that Jordan was able to get Arab support broad represent a political two aspects, economic, and the emergence of consensus in the Jordanian views Arab represented declare the Arab peace plan in 1982 and then seek to renounce Arab differences Jordan and specifically with the Syrian and Egyptian sides.